

## البناء

## المجازر العثمانية بحق القوميات ... الخيانة والصفعة في فكر أردوغان



دمشق - سعد الله الخليل

لم تات الحملة التركية ضد كسب خارج سياق السلوك العثماني التاريخي الذي يعتبر أردوغان نفسه وريث هذه السلالة في القرن الجديد، وامتدادا لإسلافه وهذا ما يفاخر به أردوغان، فغداة الانتخابات الأخيرة دعا انتصاره إلى توجيه صفعة عثمانية لخصومه واتهم خصومه بالخيانة.

يدرك جمهور أردوغان فحوى الرسالة فالصفعة العثمانية تعني استمراره بالنهج العثماني، القائم على تاجيح العصبية الدينية، واللعب على الوتر العرقي الإثني، فانت مجازر كسب امتدادا للتاريخ العثماني القائم على ضرب القوميات، كنهج منذ نشأته بحق الأكراد والأرمن والسراني، ولتبرير هذه الحرب أمام جمهوره قبل الآخرين، فالتهمة جاهزة للخيانة، وهي جزء من سياسية إبادة انتهجتها الإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها.

عمليات التصفية العثمانية بحق المسيحية بدأت بين سنتي 1894-1896 بالمجازر الحميدة، عقب قيام أحد أفراد منظمة الطاشناق، ومحاولة فاشلة لاغتيال السلطان عام 1905 بتجنير عربية عند خروجه من مسجد، وعلى رغم عفو السلطان عن المتهم أدت الحادثة والإنتقال على حركة تركيا الفتاة في 1908 إلى مجازر أخرى في قيليقية، كجزرة أضنة التي راح ضحيتها حوالي 30 ألف أرمني. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى قام الأتراك بالتعاون مع عشائر كردية بإبادة مئات القرى خلال فترة محاولة لتغيير ديموغرافية تلك المناطق، لاعتقادهم أنهم قد يتعاونون مع الروس والنوار الأرمن فحلت مأساة التهجير قتل حوالي 75 في المئة من أهالي تلك القرى وترك الباقون في صحارى بإبادة النمام، كل ذلك بثمّة الخيانة. ويقدر الباحثون عدد ضحايا المجازر بين مليون إلى مليون ونصف نسمة، ولذلك أصر أردوغان على اتهام خصومه بالخيانة مبررا أي سلوك عدائي ضدهم في المستقبل.

ضحايا المجازر العثمانية لم تتوقف عند حدود الأرمن، بل طالت السراني والكردان والآشوريين واليونانيين وغيرهم، فجزرة سيفو خلال الأعوام 1924-1920 أتت على خلفية اعتقاد العثمانيين بأن السراني يريدون الاستقلال، وهو امتداد لفكر التخوين، قتل العثمانيون 500 - 750 ألف سرياني، تبعها قرار كمال أتاتورك بالقضاء الشكلي على السراني،

فاقصى مطرانهم عن البلاد واستمرت الحرب العثمانية على السراني إلى عام 1978، حيث أقتلت السلطات التركية المدارس التابعة للاديرة التي تعلم اللغة الآرامية، على أمل انتزاع جذور السراني نهائيا من تركيا، ففي طور عابدين ومن أصل مئتي ألف سرياني في القرن التاسع عشر الذين تبقوا بعد المذابح، وصل عددهم بحلول عام 1990 إلى أقل من أربعة آلاف، بقي منهم بضعة مئات. قرار التهجير تراقق بالاستيلاء على أراضي دير ما كيرنيل حيث شجعت الحكومة التركية بعض الأكراد المحسوبين على حزب الحرية والعدالة على المطالبة بأراضي الدير، وغيرها من أراضي السراني عبر تقديم بلاغات إلى المدعي العام المحلي زاعمين أن هناك جمعا سرييا للغرباء في الدير للقيام بأنشطة غير قانونية. مزاعم انتصار أردوغان لم تنف عند انتقام السراني، بل وصلت للزعم بأن الدير نفسه قد بُني فوق جامع، على رغم أن دير مار كيرنيل معروف

أنه تأسس وبني قبل 174 عاماً من ميلاد النبي محمد، وفي عام 2009 أدخل أردوغان وزارة المال للمطالبة بالأرض العائدة للدير، وأصدرت المحكمة المحلية حكما لصالح وزارة المال بحجة عدم دفع الضرائب، على رغم قيام إدارة الدير بتقديم الوثائق التي تثبت ملكية الأراضي المتنازع عليها، ولكن النيابة العامة ادعت أنه لا يوجد لديها سجل بذلك. أعلن أردوغان صراحة رفضه الإفراج عن أملاك السراني والمخ خلال اجتماعه والمطران أكتاس بحضور رئيس الجمهورية عبدالله غل، إلى أن حملة السراني في الخارج للاعتراف بمجازر عام 1915 على أنها إبادة جماعية السب وراء مصادرة الاملاك، فقال أردوغان: «إن طافتكم في الخارج تتكلم. سلوك أردوغان منع قسما كبيرا من السراني من العودة إلى طور عابدين وماردين، على رغم ادعاء أردوغان في المحافل الدولية تشجيعه عودة السراني إلى أراضيهم، في مسعى إلى تحسين صورته العثمانية أمام

الاتحاد الأوروبي الذي توقف عند ملف حقوق الإنسان والحريات لدى الحكومات العثمانية، واستعمال اللغة الكردية أمام المحاكم واستعمال الأحراف الفتاحية باللغة الكردية. وتسمية القرى بأسمائها غير التركية التي كانت عليها قبل عام 1980، كل ذلك في مسعى لاستمالة الأكراد في الانتخابات، ويبقى السؤال الكردي هل سترجع أردوغان عن تلك الإصلاحات بعد الانتخابات، كما حصل في الانتخابات السابقة حيث ذهبت وعده أدراج الرياح؟ أردوغان وارت السلالة العثمانية بعقليتها وسلوكها لا يمكنه أن يسير في مشروع العثمانية الجديدة، واستنساخ مهم الشارع التركي المؤيد له، إلا عبر خوض حملات التخوين بحق من يخالفه الرأي والفكر من أكراد سراني وأرمن وحتى الأتراك المنتسبين لأحزاب المعارضة، لا يمكنه أن يتعامل معهم إلا كخونة يستحقون الصفعة العثمانية التي خاملب جمهوره بها.

## «أوبزرفر»: أردوغان يفشل في التصييق على منتقديه

وأعلن إبان التظاهرات الحاشدة على مستوى الدولة ضد حكمه الذي يزداد استبدادا: «هذا الشيء الذي يُدعى وسائل التواصل الاجتماعي هو حاليا التهديد الأوسع على المجتمع». لكن خلال الأحداث، ازداد استخدام «تويتر» بنسبة 138 في المئة في غضون 24 ساعة.

وسواء جعل من نفسه أضحوكة أم لا، فإنه

سيكون من الحماقة التقليل من شأن أردوغان، ففكته بنفسه أمر لافت للنظر، وهو يعتقد أن له الحق في الحكم في أعقاب ثلاثة انتصارات في الانتخابات العامة وأكثر من 10 سنوات في السلطة، مع نمو الاقتصاد التركي بنسبة 5 في المئة وتضاعف إنتاجية الفرد وتوسع النمو الإقليمي للبلاد، لكن تألق قيادته تراجع في الأشهر الـ12 الماضية، وصورته كزعيم

## فوز كبير لليمين قبل شهرين على الانتخابات البرلمانية الأوروبية

## ليبراسيون؛ الفرنسيون عاقبوا اليسار... وهولاند



155 بلدة من مجموع 500، خسرها الحزب الاشتراكي الفرنسي في الانتخابات البلدية الأحد الماضي. إذ حصل حزب «الجبهة الوطنية» اليميني على 14 بلدة، في حين فاز حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» المحافظ بـ140 بلدة خسرها الاشتراكيون.

في ضوء هذه الأجواء للخسارة المؤدية للحزب الحاكم بقيادة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في الانتخابات البلدية، ووسط الوضع الاقتصادي القائم الذي تعانيه فرنسا، ستخاض الانتخابات البرلمانية الأوروبية، وكان حزب «الجبهة الوطنية» اليميني قد أحرز تقدما ملحوظا في الانتخابات، وفقا لغالبيته ساحقة في واحدة من أكبر الولايات في الدورة الأولى من هذه الانتخابات، إذ حل في المرتبة الأولى في العديد من المدن الواقعة في جنوب البلاد (بربينيان، أيفينيون، بيزيه وفريجوس) وأخرى واقعة في شمالها (فوريان)، فيما شهدت الدورة الثانية تكريس التقدم وفوز مرشحيه بهذه الولايات.

وحصدت «الجبهة الوطنية» 50,26 في المئة من الأصوات في بلدية (الين - يومن) المدينة الواقعة في شمال البلاد والتي كانت تاريخيا مقعلا للييسار، كما أظهرت النتائج الرسمية. وقد سارت رئيسة «الجبهة» مارين لوپين في الترحيب بأولى النتائج التي أعطت مرشحي حزبيها المراتب الأولى في مدن عدة، وقالت إنها «نهاية البطئيين في الحياة السياسية»، بين اليسار واليمين، واصفة منجزات حزبها بـ«الاتعمار الكاسح».

جاءت هذه الانتخابات في وقت امتنع العديد من الأشخاص الذين صوتوا لهولاند وحزبه منذ سنتين عن التصويت، الأمر الذي أدى إلى خسارة مدوية للحزب الاشتراكي، الذي واجه صعوبة كبيرة في الدورة

الثانية من هذه الانتخابات البلدية، وجاء العنوان الرئيسي لصحفية «ليبراسيون» اليسارية على صفحتها الأولى «العقاب»، في وصفها لنتائج الانتخابات.

وتأتي هذه الانتخابات قبل شهرين تقريبا على موعد الانتخابات الأوروبية، وفي وقت تبدو ظروف حزب «الجبهة الوطنية»، وحزب «الاتحاد

من أجل حركة شعبية»، متساوية في استطلاعات الرأي، ولكل منهما أسبابه للاحتفال.

هذه النتائج دفعت بفرانسوا هولاند لتعيين وزير الداخلية مانويل فالس رئيسا للحكومة الجديدة، بعد إعلان رئيس الوزراء جان مارك أيرولت، أنه يتحمل جزءا من اللوم عن هزيمة الحكومة، والسذي قال مكتبه إنه

استقال صباح أول من أمس. حيث أتت محاولته هذه لتشثيت التركيز عن خسارة هولاند وحزبه. وقد أقر إيرولت بأن الهزيمة الكبيرة التي مني بها الحزب الاشتراكي الحاكم في الدورة الثانية من الانتخابات البلدية تمثل فشلا لحكومته.

هولاند قال إنه تلقى بوضوح رسالة الفرنسيين واعدة بغرق حكومي مغفر

وتخفيف الضرائب قبل عام 2017. وفي خطاب ألقاه على شاشات التلفزة قال هولاند الذي كشفت الانتخابات عن تراجع شعبيته أن موعد التغيير قد حان، مؤكدا أن الآن هو الوقت المناسب للحفاظ على الموراة العامة للدولة.

ويتأتي ذلك في وقت لا يزال معدل البطالة الذي تعهد هولاند بمكافحته بحلول نهاية عام 2013، في ارتفاع.

وبلغ عدد الباحثين عن وظائف من العاطلين 31.500 شخص الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى سجل في العام الماضي. إذ يقدر إجمالي الباحثين عن عمل، ومن بينهم من يعملون بدوام جزئي، حوالي 5 ملايين شخص.

وقد أعلن أمس عن توقيت حكومة هولاند الهدف الذي وضعته للجزء، والمتمثل بنسبة 4.1 في المئة، والذي وعدت به شركائها في الاتحاد الأوروبي، وسيحتاج عليها إجراء مزيد

تراجع شعبية من أوقات التفاوض المباشر في فرنسا بنسبة، بلغت 77 في المئة العام الماضي.

وتعتبر رئاسة الوزراء الدرجة الأعلى في سلم المناصب السياسية

وتعتبر رئاسة الوزراء الدرجة الأعلى في سلم المناصب السياسية

وتعتبر رئاسة الوزراء الدرجة الأعلى في سلم المناصب السياسية

## دوليات 13

## الأمن الألماني يشن حملة أمنية ضد «داعش»

الماني الجنسية في برلين وشخص تركي في فرانكفورت وامرأة تحمل الجنسية الألمانية والجنسية البولندية في مدينة بون.

وقال الادعاء إنه يُشتبه في أنّ «الرجلين اللذين تمّ القبض عليهما ينتميان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصاراً بـ«داعش»، لافتاً إلى أنّ «المرأة متهمّة بتمويل التنظيم».

## البرازيل تحيي الذكرى الخمسين لإنهاء الحكم العسكري في البلاد



تعذيب خلال الحكم العسكري في البلاد، ودرست قضايا ما بين الفترة 1946 إلى 1988، وكان من المفترض أن ينهي أعمالها في كانون الأول، إلا أنه لم تجر إحالة أي شخص للمحاكمة.

## مقتل 29 مسلحا من طالبان أفغانستان

الأسلحة الثقيلة والخفيفة. ولم تتحدث الوزارة في بيانها عن خسائر في صفوف القوى الأمنية.

وأشارت مصادر أمنية أفغانية في وقت سابق إلى مقتل ما لا يقل عن 16 قتيلا من حركة طالبان، وجرح 9 آخرين بتفجير انتحاري في إقليم غازني شرق البلاد. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه وزارة الداخلية الأفغانية ضبط أكثر من عشرين طنا من المتفجرات في إقليم فطار الشمالي وذلك قبل أربعة أيام فقط من موعد الانتخابات الرئاسية.

## الشرطة الأميركية تتعهد إجراء إصلاحات بعد احتجاجات عنيفة في مدينة البوكيرك

أقدموا على تفريق المحتجين باستخدام الغاز المسيل للدموع بعد ظهور رجل يحمل رشاش كلاشينكوف في صفوف المتظاهرين، بينما قطع محتجون آخرون أحد الشوارع الرئيسية، وحاولوا محاصرة رجال الأمن في سياراتهم.

وتجري وزارة العدل الأميركية تحقيقا في نشاط شرطة البوكيرك منذ نحو عام، بعد رفع عدد من الشكاوى بشأن انتهاك رجال الأمن لحقوق الإنسان واستخدامهم للقوة المفرطة. وجاءت الاحتجاجات في المدينة بعد أيام من نشر شريط فيديو على موقع «يوتيوب» تهذ فيه مجموعة «أنونيموس» الدولية لقراصنة الكمبيوتر بشأن هجوم الكتروني على مواقع إدارة المدينة، ودعت إلى مسيرة احتجاجية ضد عمليات القتل الأخيرة.

## مبادئ جديدة

وافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.

ووافق مجلس الوزراء الياباني، أمس، على مبادئ وتوجهات جديدة بشأن تصدير الأسلحة. وهو أول تعديل من نوعه منذ ما يقارب 50 عاما من السياسة التقيدية التي تتبعها البلاد في مجال الأسلحة.